

أثر الصراع السياسي على عملية بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان

The Impact of the Political Conflict on the States Building process in the Republic of South Sudan.

Sonia messaoudi

University of Algiers 3, Algeria

Messaoudi.sonia@univ-alger3.dz

صونية مسعودي*

جامعة الجزائر3، الجزائر.

Messaoudi.sonia@univ-alger3.dz

Mouloud Meslem

University of Algiers 3, Algeria

mouloudmeslem@gmail.com

مولود مسلم.

جامعة الجزائر3، الجزائر.

mouloudmeslem@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/05/29

تاريخ الاستلام: 2021/06/05

ABSTRACT:

The study examines the Conflict in the Republic of South Sudan and the impact of the Conflict on Achieving the requirements of state building, through a comprehensive methodology that takes into account the various needs of the components of the society of South Sudan, and establishes an effective political and social engineering, and building political and security institutions Strong forces impose order and limit renewed clashes and armed violence.

Keywords: Conflict; state building; multi-ethnic; violence.

ملخص باللغة العربية:

تتناول الدراسة تحليل ظاهرة الصراع في جمهورية جنوب السودان وتأثيره على تحقيق متطلبات بناء الدولة، عبر إتباع منهجية شاملة واستقراء مختلف احتياجات مكونات مجتمع جنوب السودان، وهو ما يؤسس لهندسة سياسية واجتماعية فاعلة وبناء مؤسسات أمنية قوية تفرض النظام وتمنع من تجدد الاشتباكات والعنف المسلح.

كلمات مفتاحية: الصراع؛ بناء الدولة؛ التعدد الإثني؛ العنف.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

منذ عقود ترجع إلى ما قبل الاستقلال 1956 اندلعت الحرب الأهلية في السودان؛ التي تعد أطول الحروب الأهلية في أفريقيا وأعنفها منذ القرن العشرين حيث دارت رحى الصراع بين شطري السودان شماله وجنوبه وقد غلب الطابع المسلح على هذا الصراع، وظلت ناره تحصد الأرواح وتزعزع الأمن وتقوض السياسة وتلتهم عوائد الاقتصاد ولقد تدخل في هذا الصراع عوامل كثيرة، وفواعل أكثر؛ داخلية وإقليمية ودولية، تقاطعت أهدافها، وتباينت وسائلها وأدواتها، سعى بعضها إلى تسوية الصراع، وسعى أغلبها إلى تمزيق السودان وأهله، وفي السنوات العشر الأولويات من الألفية الثالثة، كانت الكلمة العليا لمن يريد فصل الشعب السوداني إلى خصمين في دولتين، وهكذا انفصل الشمال عن الجنوب في جويلية 2011، إلا أنهم ما كادوا يولون وجوههم صوب جوبا لإدارة دولتهم الوليدة حتى اشتعلت بينهم حرب أهلية شديدة، تحمل في داخلها كل عوامل التفجير الذاتي من التركيبة الاجتماعية القبلية والصراع على السلطة إلى الرؤى السياسية المختلفة لإدارة الدولة والوضع الاقتصادي المزري فيها، هذا فضلاً عن الدور السياسي المنتظر لهذه .

من هذا المنطلق وبناء على ما سبق فإن الإشكالية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها هي: إلى أي مدى أثر الصراع في جمهورية جنوب السودان على تحقيق متطلبات بناء الدولة ؟

كما تقوم الدراسة على الفرضية التالية : يتوقف مستوى النجاح في بناء دولة على حجم اندماج جميع العناصر المكونة للمجتمع؛ فكلما زاد الإخفاق في بناء هوية موحدة ثقافية – اجتماعية كلما كان هناك فشل في بناء دولة .

تم دراسة الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال استكشاف المحددات المتحركة في حالة الحرب الأهلية في جنوب السودان وأثرها على عملية بناء الدولة، وذلك من خلال تحديد سياق الحرب واستراتيجيات الأطراف؛ وما يترتب عنه من تكاليف عديدة وواسعة النطاق، تمس بصفة مباشرة

استقرار مؤسسات الدولة وأمنها، بالإضافة إلى تشخيص واقع جمهورية جنوب السودان بعد الانفصال عن دولة السودان سنة 2011، والوقوف عند أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة مع تبيان أهمية تعزيز الاستقرار باعتباره هدفاً مركزياً للانتقال إلى السلام .

تتبع أهمية الدراسة من خلال استكشاف المحددات المتحركة في حالة الحرب الأهلية في جنوب السودان وأثرها على عملية بناء الدولة، وذلك من خلال تحديد سياق الحرب واستراتيجيات الأطراف؛ وما يترتب عنه من تكاليف عديدة وواسعة النطاق، تمس بصفة مباشرة استقرار مؤسسات الدولة وأمنها، بالإضافة إلى تشخيص واقع جمهورية جنوب السودان بعد الانفصال عن دولة السودان والوقوف عند أهم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة مع تبيان أهمية تعزيز الاستقرار باعتباره هدفاً مركزياً للانتقال إلى السلام، ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث: يتناول المبحث الأول طبيعة ومسببات الصراع في جنوب السودان. أما المبحث الثاني فيتناول أطراف وأساليب إدارة الصراع. في حين تناولت الدراسة جهود تسوية الصراع في المبحث الثالث. أما المبحث الرابع فجاء ليعالج انعكاسات الصراع على عملية بناء الدولة.

المبحث الأول: طبيعة ومسببات الصراع في جنوب السودان.

يعد الوصف الدقيق لواقع الظاهرة من حيث عناصرها هو المدخل الأول لتحليلها وتفسيرها والتحكم فيها، وتتبى المؤشرات جميعاً بأن الصراع في دولة جنوب السودان الناشئة شديد التعقيد، وهو ما يتطلب التعرف على طبيعة هذا الصراع وأبعاده.

المطلب الأول: طبيعة الصراع في جمهورية جنوب السودان.

يعبر الصراع عموماً عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرف على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي

شيء آخر -تخاطر في تعارض واضح مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة؛ لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك¹.

وبالنظر إلى طبيعة الصراع بجنوب السودان نجده صراع طويل الأمد، والأطراف مستعدة لاستخدام العنف من أجل تحقيق مصالحها الشخصية، حيث تشير ديناميكيات الصراع الدائر بوضوح إلى أن الفرقاء يتصارعون على السلطة والنفوذ والثروة، فالجميع يتطلع إلى أعلى السلطات من خلال المناصب السياسية والحكومية، والنفوذ من خلال التمسك بالحركة الشعبية بوصفها موروثاً ثميناً، كما يتميز هذا النوع من الصراعات بحدوث أعمال عنف متقطعة بين أطراف غير حكومية وأي كيان آخر لمدة زمنية طويلة، تجعل من الصراع جزءاً لا يتجزأ من تركيبة المجتمع يمكن لأسباب الصراع أن تتغير عبر الزمن لكنها تبقى غير قابلة للتنازل مهما كلف الأمر؛ فشعب جنوب السودان الذي عاش عقوداً متتالية في عداوة وقتال، بالرغم من الانفصال وتحقيق أهدافه بتكوين دولة مستقلة، إلا أنه لم يستطع أن يتخلص من الميل القتالية والعدوانية، لينتقل فجأة إلى المواطنة - العيش معاً- بصورة آمنة ومستقرة.

كما يتسم الصراع في جنوب السودان بصعوبة التسوية، فهو شديد، معقد ولا يمكن إيجاد توافق بين المجموعات، فهو ذات محصلة صفرية، تدور أساساً حول الاحتياجات الأساسية والقيم لبقاء الجماعات المتنازعة، فقد فشلت أغلبية اتفاقيات السلام المبرمة بين أطراف الصراع، وعرفت البلاد موجات متكررة من الاشتباكات المسلحة، بالإضافة إلى تميز الصراع بجنوب السودان بالتوظيف السياسي للجماعات الإثنية من طرف أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية في السلطة، وهو ما سمح بزيادة عسكرة الجماعات الإثنية وتحول الخلافات السياسية بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى عنف مسلح.

1 داورتي جيمس بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص 140.

المطلب الثاني: مسببات الصراع في جنوب السودان.

سعى أبناء جنوب السودان نحو الانفصال عن الدولة السودانية اعتقاداً منهم في أن الدولة المستقلة هي الآلية الأنسب للتحرر بكل أبعاده، دون أن يأخذوا في الاعتبار المخاطر والتحديات التي يمكن أن تترتب على الانفصال، خاصة في ظل الانشغافات بين التيارات السياسية الجنوبية، والاقتتال بين الجماعات الإثنية والافتقار إلى الجدارة الاقتصادية التي تؤهل الجنوب لكي يكون دولة مستقرة وناهضة، ناهيك عن هشاشة الدولة ورخاوتها¹، ومن مسببات الصراع في جنوب السودان:

1- هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان مقابل إهمال بناء الدولة الوطنية:

تعد الحركة الشعبية لتحرير السودان القوة السياسية المهيمنة في جنوب السودان والتي تتمتع باحتكار شبه كامل للسلطة في الحكومة، كما يعتبر الحزب الأكثر شمولاً ككيان سياسي ومعتزف به ومدعوم من قبل قوى خارجية. يهيمن على مؤسسات حكومية، سعى من خلاله سلفاكير للانفراد بإدارة الحركة الشعبية، فلم يهتم بإصلاحها من الداخل، وإنما سعى إلى تقريب العناصر الموالية له داخل المكتب السياسي للحركة، خاصة أبناء دينكا بحر الغزال، على حساب العناصر التي تنتمي إلى فروع الدينكا الأخرى والجماعات الإثنية المنافسة، خاصة النوير والشلك².

كما فشلت الحركة الشعبية لتحرير السودان في التحول من العقلية الأمنية والعسكرية إلى المجال السياسي الذي يهتم بالمسائل التنموية ونمط القيم المعمول بها أثناء الحروب واستبدالها بنمط حياة مدنية وقيم الشفافية والمساواة والديمقراطية، وتحدي الحفاظ على سلام دائم والابتعاد عن إمكانية تجدد النزاعات المسلحة حيث ظهر فرق كبير بين شعارات الحركة الشعبية وأدائها على أرض الواقع من خلال تهमيش القبائل الأخرى في المشاركة السياسية، فبعدما كانت مطالب الجنوبيين

1 Geleta Dessalegn, the Cause and Consequence of Political Science and Development, Academic Research Journals, number 22, January 2017,p.16.

2 Politics and Transition in the New South Sudan, Crisis Group Africa Report , N°172 , 4 April 2011, p.12.

المشاركة السياسية والعمل على تجسيد الديمقراطية في السودان الموحد أصبحت اليوم أمام سيطرة الحركة الشعبية¹.

كما أخفق النظام السياسي في جنوب السودان في تحقيق توافق سياسي داخلي، منذ عام 2011؛ حيث سيطرت الحركة الشعبية وحزبها الحاكم على مجمل المسرح السياسي، دون إتاحة فرص للتعددية السياسية، مستفيدة من وضعيتها المتميزة في إطار سلام نيفاشا عام 2005، وقد أنتجت تداعيات هذه الحالة صراعاً مسلحاً ممتداً الأمر الذي يشير إلى نمط جديد في معضلات بناء الدولة وهو "انقسام المنقسم"².

2- اختلاف الرؤى داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان:

تعرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان على مدار تاريخها لعدد من الانشقاقات في صفوفها، فقد خيمت رؤيتان مختلفتان على صراع الحركة الشعبية ضد حكومة الخرطوم، فإثنية الدينكا كانت تدعو لسودان موحد يتم فيه تحرير جميع السودانيين شمالاً وجنوباً ومعاملتهم كمواطنين سودانيين على حد سواء، أما إثنية النوير كانت ترغب في انفصال جنوب السودان، ومن بين الانشقاقات³ نذكر:

- عام 1991 خاضت مجموعة مكونة من كل من ريك مشار وغردون كونج، ولام أكل أجاوين على جون قرنق انقلاباً وعندما فشل الانقلاب أعلن القادة الثلاثة بتاريخ 2 سبتمبر 1991 انشقاقهم، وانضم إليهم عدد من القادة.
- وفي 2009 أعلن "لم أكل أجاوين" من الخرطوم ميلاد تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان "التغيير الديمقراطي"، معتبراً أن حزب الحركة الشعبية هو حزب مغلق على نفسه، ومليء بالصراعات الداخلية فضلاً عن سياسات الإقصاء.

1 بريغليد جيمس، التحديات الزاهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان، المركز العربي الدولي لخدمات الترجمة، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف، 2010، ص 22.

2 ربيع عمر وآخرون، انقسام المنقسم: تحديات بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان، التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، المجلد 7، العدد 24، 2016، ص 241.

3 شبانة أيمن، الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 22، أبريل 2016، ص 97.

في ظل هذه البيئة المتأزمة بدأت بوادر الخلاف داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان بين الرئيس سلفاكير وبعض أعضاء الحركة، وعلى رأسهم رياك مشار وباجان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية، وذلك بدعوى انتهاك سلفاكير للدستور وانغماسه هو وأعوانه في ممارسات فاسدة، وهيمنتها على إدارة الحركة الشعبية، وإبعاد منافسيه، وسعيه لتكريس هيمنة أنصاره من دينكا بحر الغزال على مفاصل الحركة.

في غضون ذلك أعلن مشار وباجان أموم في أبريل 2013 عزمهما على إنهاء هذا الوضع من خلال مواجهة سلفاكير في الانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع إجراؤها خلال عام 2015، فكان ذلك مقدمة لإجراء تعديل وزاري في جويلية 2013 أطيح خلاله الرئيس بكل من مشار وباجان أموم، بينما تم إسناد معظم المناصب الحيوية في الدولة إلى عناصر من دينكا بحر الغزال ودينكا أعالي النيل، كما أقيّل رياك مشار من منصبه كنائب للرئيس، ليتم تعيين جيمس واني المقرب من سلفاكير بدلاً منه، حيث ينتمي إلى قبيلة الباريا الاستوائية، فيما بدا أنه تهميش لجماعة النوير¹.

وهو ما أدى إلى اندلاع اشتباكات مسلحة بين مجموعة من قوات الحرس الجمهوري تدين بالولاء لمشار، وتعرف باسم "تايجر"، والعناصر الموالية للرئيس. وهنا بادرت الحكومة بالإعلان عن محاولة انقلابية، يقودها رياك مشار بالتضامن مع عناصر معارضة أسمتها مجموعة، بهدف إزاحة الرئيس سلفاكير عن السلطة، تسارعت وتيرة العنف لتتدلى إلى معظم ولايات جنوب السودان واتخذ الصراع على السلطة بعداً إثنياً، بعدما اصطفت القوى السياسية والمليشيات المسلحة خلف القيادات المتصارعة على أسس إثنية، حيث انضمت مليشيات تابعة للدينكا إلى صف الرئيس، فيما تضامنت بعض مليشيات النوير مع رياك مشار، متخذة من الصراع السياسي مدخلاً لتصفية قضايا ثأرية قديمة².

1 Faiz Omar Mohammad Jamie , The Dynamics of 2013-Conflict in South Sudan, Centre for Peace and Development Studies, University of Bahri, January 2017, p.10.

2 شبانة أيمن، المرجع السابق، ص 99.

3- الفشل في بناء هوية وطنية موحدة:

تعد جنوب السودان بلداً إثنياً تسكنه مجتمعات إثنية وقبلية متعددة ومتنوعة وهي أكثر من 60 مجموعة عرقية و تعتبر جماعة الدينكا هي أكبرها من حيث الوزن السياسي والقوة العددية بنسبة 40 بالمئة من إجمالي السكان فيما يأتي النوير في المرتبة التالية بنسبة 15.6 بالمئة، بينما تحتل الشلك المرتبة الثالثة بنسبة 5 بالمئة، مثلت العوامل التاريخية عنصراً جوهرياً في تشكيلها وعملت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية في تفاقم مشاكلها، وهو ما انعكس سلباً على مسار التنمية والأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي لهذا البلد، فحسب لدراسات الأنثروبولوجية فإن القبائل تقتصر إلى ثقافة موحدة، فكل منها يعيش معزولاً عن القبائل الأخرى، ونجد التنافس بين الجماعات العرقية الرئيسية بين الدينكا والنوير من جهة وبدرجة أقل بين النوير والمورلي¹.

ويذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن التوظيف السياسي للجماعات الإثنية من طرف أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية في السلطة، يعد الأداة الأساسية التي سمحت بزيادة عسكرة الجماعات الإثنية وتحول الخلافات السياسية بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى عنف مسلح. حيث اهتمت حكومة جنوب السودان بإثارة المشكلات الإثنية بدلاً من تعزيز الهوية الوطنية الموحدة في مقابل الولاءات الإثنية المتعددة، مما أدى إلى تعميق هوة الانقسام في المجتمع في جنوب السودان، وأصبحت البيئة مهيأة للانفجار في أي وقت، والاختلافات بين الجماعات الإثنية ليست السبب الوحيد في الصراع في جنوب السودان وإنما التوظيف السياسي لهذه الجماعات القبلية هو من يغذي هذا الصراع².

1 شاع الدين محمد، الدور الإثني - القبلي في أزمة جنوب السودان وآثار الصراع على دول الجوار، مجلة الدراسات الإفريقية، القاهرة، العدد 57، جوان 2017، ص 229.

2 أبو السعود سمر، تطور الصراعات والأزمات والنزاعات في القارة الإفريقية 2017/2018، مجلة قراءات أفريقية، القاهرة، العدد 39، جوان 2019، ص 119.

4 - الضعف الاقتصادي:

منذ توقيع اتفاقية السلام الشاملة، تركزت السلطة السياسية والاقتصادية بيد فئة قليلة من الطبقة الحاكمة، حيث عززت من خلال ذلك نفوذها وزادت مظاهر التمييز والإقصاء لبعض المناطق والجماعات، وبإلقاء نظرة سريعة على كيفية إدارة الإنفاق العمومي في الفترة الانتقالية وصولاً إلى مرحلة ما بعد الاستقلال تثبت بأن العاصمة جوبا حصلت لوحدها على أكثر من 80 بالمئة من الميزانية الوطنية، ولا تقتصر المشكلة في جنوب السودان على وجود قطاع خاص متذبذب، بل لا يزال الاقتصاد يعتمد في جزء كبير منه على القطاع العمومي،¹ إضافة إلى ذلك فإن دولة جنوب السودان تعد أكثر دول العالم تبعية لعائدات النفط حيث تعتمد ميزانيتها على 28 بالمئة من مداخل النفط، كما أنها تعتبر دولة حبيسة باعتمادها على العمالة الكينية بالإضافة إلى استيراد السلع الغذائية من أوغندا والمنتجات المصنعة من كينيا، كما تعين على الجنوبيين أن يدفعوا رسوما جمركية وضرائب على حركة التجارة بينهم وبين العالم الخارجي؛ تصديراً واستيراداً، وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار المنتجات في البلاد وزيادة الأعباء على مواطنيها.²

ازداد الوضع الاقتصادي تأزماً مع انخفاض أسعار النفط العالمية؛ حيث توقف ضخ النفط عبر ميناء بورتسوان في السودان منذ جانفي 2012، وانهارت العملة الوطنية أمام الدولار، وتقاوس المانحين الدوليين عن الوفاء بمعظم ما تعهدوا به من مساعدات للجنوب في إطار اتفاق نيفاشا، لذا تعرض اقتصاد البلاد لصدمة عنيفة لم يكن من السهل تجاوزها، خاصة بعد ما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48 بالمئة، وبلغ معدل التضخم 79 بالمئة بحلول ماي 2012.³

1 إجلال رأفت وآخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 156.

2 عبد الغفار محمد، عوامل القوة والضعف في وحدة السودان أو انفصاله: قراءة في مآلات استفتاء يناير 2011، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2011، ص 41.

3 Debay Tadesse , Post-Independence South Sudan: the challenges ahead, ISPI - Working Paper, no. 46, FEBRUARY 2012, p.6.

5- تدخل العسكر في الحياة السياسية

تعاني دولة جنوب السودان على غرار غيرها من الدول الأفريقية من مشكل تدخل العسكر في الحياة المدنية بلا قيود، وقد ساعد العسكر على ذلك النظر إلى أنفسهم كمؤسسة خاضت الحرب ضد حكومة الخرطوم وبقيت تمارس مهامها بنفس الطريقة بعد إنهاء الحرب، حيث لم يتم تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جيش قومي موحد يدين بالولاء للدولة فقد ظل كما كان أيام الحرب ضد الخرطوم مجموعات قبلية ولاؤها للقادة المحليين.

كما لا يزال جيش جنوب السودان في طور تجمع كبير لميليشيات مسلحة تعلو لديها ولائها، فعند اندلاع الصراع في 2013 كان حوالي 70 في المئة من القوات تنتمي إلى قبائل الشلك، وهو ما جعل " مشار " واثقا من النصر، وبعدها تغيرت هذه المعادلة، بعد أن أفلحت الحكومة باستخدام في تفريق أو تحييد عدد لا يستهان به من المعارضة المسلحة، فبرغم من أن الصراع في جنوب السودان بدأ كأزمة سياسية، ولكن سبب تحوله إلى حرب بين المجتمعات لم يكن فقط بسبب الانقسام العرقي بين المجتمعات الاثنية في جنوب السودان وهي ظاهرة نجدها في أنحاء أفريقيا تقريباً، ولكن لأن الجيش لم يكن جيش مهني ومؤسس، بل مجموعة من الميليشيات، تم تنظيم كل منها على أساس الولاء الشخصي لقائدها¹.

6- تفشي الفساد:

تعرف دولة جنوب السودان تفشي ظاهرة الفساد؛ حيث نجدها تحتل المرتبة الخامسة بين الدول الأكثر فسادا في العالم على مستوى 100 دولة والثالثة أفريقيا بعد الصومال والسودان، كما أن الفساد متأصل في بنية النظام الإداري لحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو ما يقف حجر عثرة أمام قيام الدولة الجنوبية المستقلة لأداء وظائفها التوزيعية².

1 Douglas Jonson, Commentary the Political Crisis in South Sudan , African Studies Review , no.57, December 2014, p .174.

2 La liste des 100 pays les plus corrompus, Escale de nuit, 08/02/2019, disponible sur: <https://escaledenuit.com/la-liste-des-100-pays-les-plus-corrompus/>, 03/07/2020.

المبحث الثاني: أطراف وأساليب إدارة الصراع.

تتعدد أطراف الصراع في جنوب السودان وتختلف أساليب الإدارة من طرف إلى آخر، وهو ما جعل الصراع ذات طبيعة معقدة مع صعوبة التسوية.

المطلب الأول: الأطراف الرئيسية.

تضم الأطراف الرئيسية في حالة جنوب السودان طائفتين؛ الأولى أطراف رئيسية والثانية أطراف ثانوية تنحصر الطائفة الأولى في فريق الحزب الحاكم (السلطة) بزعامة الرئيس "سلفاكير" وحكومته والطائفة الثانية تتمثل في كتلة المعارضة "رياك مشار"، بينما يتسع وصف الأطراف الثانوية ليضم بعضاً من قادة الحركة الشعبية المنشقين عنها وبعضاً من الأحزاب السياسية غير الفاعلة في المشهد السياسي الصراع، ويستهدف هؤلاء جميعاً السلطة في الدولة الناشئة ولكن بوزن نسبي.

أولاً- الطرف الأول: الرئيس "سلفاكير" وحكومته:

– أهدافه ومصالحه: إحكام سيطرته على السلطة والاستئثار بميراث الحركة الشعبية التي تحولت إلى حزب حاكم برئاسته .

– أسلوب إدارة الصراع: العمل السياسي تحت عباءة الحركة الشعبية، واقتصار أدوار قادتها على شغل مواقع قيادية في حزبه وحكومته، كذلك مركزية السلطة داخل الحزب والحكومة، مع رفض أي صورة من صور المعارضة التنافسية القوية عن طريق سياسة الإقصاء، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وفرض حظر التجوال، كما قام باعتقال عدداً من القيادات التي اشتبه تورطها في الانقلاب، وقام بزيارة السودان بهدف تأمين جبهته الشمالية، وطلب الدعم من الخرطوم. وفي سبيل التمسك بالسلطة قام "سلفاكير" بإلغاء الانتخابات التي قد كان مزمع القيام بها في عام 2015 إلى نهاية عام 2018، كما تم تحرير قانون الأمن الوطني عام 2014 بما يوسع صلاحيات جهاز الأمن الوطني في التفتيش والاعتقالات والمصادرة الذي يعد بمثابة جهاز الاستخبارات في البلاد¹.

1 ندا سعيد إسماعيل، الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، القاهرة، ماي 2017، ص 14.

- **التأييد الشعبي:** يستند في الأغلب على قاعدة إثنية تتكون من إثنية (الدينكا) التي تمثل نسبة كبيرة من السكان تصل إلى 40 في المئة، ومن بعض الإثنيات التي يستقطب قاداتها التقليديين، ويعين بعض نخبها في حكومته مثل (الزاندي).

ثانياً- **الطرف الثاني:** نائب الرئيس سابقاً "رياك مشار" وفريقه، وأبرزهم "مابيور قرنق" وهو ابن الراحل "جون قرنق" و"ستفن فار" وغيرهم.

- **أهدافه ومصالحه:** يستهدف "مشار" الوصول إلى السلطة (الرئاسة)، ويتمسك بميراث الحركة الشعبية من منظر إصلاحي، فقد أعلن عقب إعفائه من منصبه، ترشحه لمنصب الرئيس في انتخابات عام 2015.

- **إستراتيجيته:** وفقاً لما يعلنه فهو يتبنى سياسات إصلاحية (ديمقراطية) داخل الحركة ومن ثم الحكومة، تسند السلطة على أساس تنافسي وليس تحكيمياً أو إثنياً، ويقبل بالتسوية القائمة على تقاسم السلطة في إطار تبني نهج إصلاحي، غير أنه في مقابل ذلك طالب القوات المسلحة في جنوب السودان بالإطاحة "بسلفاكير" لأنه أصبح خطراً على الوحدة الوطنية في جنوب السودان، كما دعا كل من الأمم المتحدة والقوى الدولية والإقليمية إلى اتخاذ إجراءات ضد "سلفاكير"، وحماية البلاد من حكمه الديكتاتوري، وبهذا سعي مشار لتدويل الصراع، كما طرح الفيدرالية كمتطلب ضروري لتسوية الصراع السياسي.

- **التأييد الشعبي:** ستنند في الأغلب إلى قاعدة إثنية تتكون من إثنية النوير التي تمثل نسبة 20 في المئة من السكان تقريباً.

المطلب الثاني: الأطراف الثانوية.

وهم أمين عام الحزب الحاكم "باجان أموم" وفريقه وأبرزهم "دينج ألور" وزير الخارجية الحالي، و"جون لوك" وزير النقل الحالي، و"كوستي منيبا" وزير المالية الأسبق وغيرهم.

أولاً- هدف الأطراف الثانوية:

يستهدف هذا الفريق المشاركة في السلطة، ويتمسك بميراث الحركة الشعبية من منظور إصلاحي.

ثانياً- رؤية الأطراف الثانوية:

يتبنى الفريق سياسات إصلاحية (ديمقراطية) داخل الحركة (الحزب)، ومن ثم الحكومة، وينتهج سياسية المعارضة لسلمية، مع قبول التسوية السلمية القائمة على تقاسم السلطة.

ثالثاً- التأييد الشعبي:

لا يمكن الوقوف على الوزن النسبي لهذا الفريق، لكنها في جميع الأحوال محدودة التأثير، سواء في المعارضة أم في الحكومة أم في القاعدة الشعبية.

رابعاً- أطراف ثانوية أخرى:

أحزاب متفرقة منها: الحركة الشعبية لتحرير السودان- التغيير الديمقراطي، والحزب الشيوعي لجنوب السودان، والمؤتمر الوطني الإفريقي، والجهة الديمقراطية المتحدة القومية، واتحاد أحزاب السودان الإفريقي، واتحاد أحزاب السودان الإفريقي، ومنندى جنوب السودان الديمقراطي، والاتحاد الوطني السوداني الإفريقي، والحزب الليبرالي لجنوب السودان، تستهدف أغلبية كيانات هذه الأحزاب المشاركة في السلطة، وهي لا تبدي تحيزاً واضحاً لأي من فريقين (مشار) و(كير)¹.

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الصراع.

منذ اندلاع الصراع في دولة جنوب السودان في 22 ديسمبر 2013، تلعب بعض القوى الإقليمية والدولية دوراً مؤثراً في تفاعلاته، فالخارج لعب دوراً بارزاً في نشأة دولة الجنوب بالأساس، من خلال الرعاية والحماية والدعم مما مكن أبنائها من تحقيق حلم الانفصال لكن الدولة الوليدة كانت بحاجة إلى مزيد من الدعم الدولي حتى تتمكن من ترسيخ أركانها وبناء مؤسساتها، لكن تعقيدات البيئة الداخلية دفعت دولة الجنوب نحو الصراع والاقتتال الداخلي، ولم تقلح بعد التدخلات الخارجية من وقف نزيف العنف.

1 أبو السعود سمر، مرجع سابق، ص 122.

أولاً- المواقف الإقليمية:

إن لدول الجوار الإقليمي حدود مشتركة مع جنوب السودان، وأصبح لها بعد الانفصال مصالح اقتصادية متنامية معه، ولكن مع ازدياد إمكانية استمرار الصراع في جنوب السودان، والذي يمكن أن يؤدي إلى انتشار عدوى الحروب الأهلية إلى دول الجوار ذلك أن تاريخ هذه الدول، لاسيما في منطقة البحيرات العظمى، يظهر سهولة انتشار الحروب الأهلية من دولة إلى أخرى، نظرا لحالة التداخل والتشابك الإثني بين مجتمعات هذه الدول، أو بسبب التوظيف السياسي لهذه الصراعات من قبل بعض القادة السياسيين¹؛ بدءاً بجمهورية السودان حيث يشكل الصراع في جنوب السودان مصدر تهديد حقيقي لمصالح دولة السودان، خاصة مع الخلافات الموروثة على مناطق الحدود بين الدولتين، مثل "آبيي"، وعلى آلية التعامل مع تصدير نفط الجنوب، ومن ناحية أخرى فإن قيام حرب أهلية في الجنوب يعني تدفق اللاجئين شمالا وكذلك تدفق السلاح وهو ما يشكل بيئة مواتية لحركات التمرد التي ترفع السلاح في وجه حكومة الخرطوم.

أما عن إثيوبيا فقد تبنت رسمياً تسوية الصراع، حيث استضافت المفاوضات على أرضها في أديس أبابا، وذلك نابع من هدف إثيوبيا الدائم بالاضطلاع بدور إقليمي قوي في المنطقة لا سيما في مسألة تسوية الصراعات، مما يعزز مكانتها السياسية في المنطقة، كما أنها على علاقة جيدة بالحركة الشعبية، فضلا عن أنها لا ترغب في اندلاع حرب على حدودها الغربية، أما عن أوغندا فقد تدخلت عسكرياً في الصراع لصالح "كير"، نظرا لوجود اتفاقات للتعاون الدفاعي بين الدولتين، تجيز التدخل العسكري عند الاقتضاء، كما ساهمت في القضاء على المتمردين، وانتشرت في كافة أرجاء العاصمة، وتعد أوغندا من أكثر الدول المستفيدة من الاستقرار السياسي في جنوب السودان نظرا للمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي قد تتألقها أوغندا من جنوب السودان، كما أن الحرب في جنوب السودان من شأنها أن تهدد وبقوة الأمن القومي الأوغندي.

1 آدم محمد أحمد عبد الله، الحرب الأهلية في دولة جنوب السودان وأثرها على دول الجوار، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، جانفي 2015، ص 23.

ثانياً- المواقف الدولية:

على الرغم من أنَّ نشوب الصراع في جنوب السودان برز في شكل خلاف سياسي داخلي بين أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود قوى خارجية وظفت عوامل الضعف الداخلي، نظراً لوجود صراع على النفوذ والمصالح في المنطقة، لذلك برزت على الصعيد الدولي بعض ردود الفعل الدولية لبعض القوى المؤثرة على الساحة الدولية أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية حيث تدخلت في صراع جنوب السودان من خلال الدعوة للمفاوضات وإحلال السلام، كما مارست ضغطاً على الجانبين للقبول باتفاق السلام، كما تحرص واشنطن على إقامة علاقات متوازنة مع كلا الطرفين سلفاكير ومشار، بما يضمن النجاح لمشروعها في جنوب السودان، ويسهم في إزاحة الاستثمارات الصينية في قطاع النفط فيها لكي تحل محلها¹، بالنسبة للصين فهي الشريك التجاري الأول في جنوب السودان، والمستثمر الأكبر في قطاع النفط، إذا تؤمن 5 بالمئة على الأقل من وارداتها النفطية من جنوب السودان، ولهذا سعت إلى إقناع أطراف الصراع بالبحث عن تسوية تفاوضية للصراع، كما شاركت بكتيبة قوامها 700 جندي ضمن البعثة الأممية لحفظ السلام في جنوب السودان عام 2015.²

أما دول الاتحاد الأوروبي، فمنذ اندلاع الصراع المسلح في جنوب السودان، حاولت إيجاد تسوية سلمية بين الحكومة والمتمردين. وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة غير الحكومية للإيغاد والمجتمع الدولي، يعمل الاتحاد الأوروبي من أجل منع تفاقم الأزمة الإنسانية والسياسية في جنوب السودان، وفي أكثر من مرة، عبر عن قلقه من تطور الصراع المسلح في جنوب السودان إلى حرب أهلية عرقية في الدولة الوليدة.

1 تاج السر عادل، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص

2 Micah Zenko, *Chinese Troops in Africa: Protecting Civilians and Oil*, Report submitted to Center for Preventive Action at the Council on Foreign Relations, Washington ,december2014, p.5.

المبحث الثالث: جهود تسوية الصراع.

مر الصراع في جنوب السودان بعدة اتفاقيات سلام، تدخلت فيها عدة أطراف إقليمية ودولية، حاولت من خلالها وضع نهاية للحرب، وإيجاد تسوية سلمية ترضي مختلف الأطراف.

المطلب الأول: اتفاق السلام لسنة 2015.

قام الاتحاد الأفريقي بإدانة العنف المرتبط بالحرب الأهلية، كما هدد بإحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان إلى مجلس الأمن الدولي، تمهيدا لتقديمه للمحكمة الجنائية الدولية، وفي ظل ضعف إمكانيات الاتحاد تم تحويل الصراع إلى المنظمة الإقليمية المعنية وهي منظمة إيجاد، للاستفادة من الدعم المالي والسياسي الذي تتمتع به منظمة إيجاد، وقد كانت أكثر تفاعلا مع الصراع، فأوفدت وزراء خارجيتها إلى جنوب السودان بهدف التوفيق بين أطراف الصراع، ودعت إلى إرسال قوى لحفظ السلام في جنوب السودان، وهو الاقتراح الذي أيدته مفوضية الاتحاد الأفريقي¹.

كما تبنت دول منظمة (إيجاد) عملية الوساطة بين الأطراف المباشرة وفي ستة أشهر من اندلاع الصراع، وبتأثير ضغط إقليمي ودولي، اضطر أطراف الصراع إلى القبول بالتفاوض فاستكملت المفاوضات بصورة غير مباشرة في أديس أبابا لتسفر عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في جانفي 2014، إلا أن هذا الاتفاق انهار سريعا في ما حمل كل طرف خصمه المسؤولية عن هذا الانهيار، وفي ماي 2014 وتحت مزيد من الضغط الدولي والإقليمي وخشية من تحريك ملف انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحكمة الجنائية الدولية، جرت مفاوضات مباشرة بين سلفاكير و مشار أسفرت عن مجموعة من الاتفاقيات التي فشلت هي الأخرى كسابقاتها، وفي (أديس أبابا) عقدت جولة من المفاوضات، كانت تسير ببطء بسبب وجود كثير من القضايا الخلافية، واستمرت الأطراف في النزاع حتى تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على أطراف الصراع، فوافقت الأطراف،

1 شبانة أيمن، المرجع السابق، ص 65.

وأصدرت منظمة (إيجاد) نسخ الوثيقة في 17 أوت 2015، وقع عليها مشار في التاريخ ذاته، وتأخر "سلفاكير" ليوقع في 27 أوت من ذات السنة.

وقد نص الاتفاق على ما يلي: تشكيل حكومة وحدة وطنية وأهم اختصاصاتها، تنفيذ الاتفاق، واستعادة السلام والأمن والاستقرار، والإسراع في الإغاثة والحماية والعودة، وتسهيل عملية المصالحة الوطنية، والإشراف عليها من خلال آلية مستقلة، ومراقبة إجراء صوغ الدستور الدائم بنجاح، وإنشاء لجنة مختصة، ومحايدة لإجراء الانتخابات الوطنية كما نص الاتفاق على أن يستمر الرئيس الحالي "سلفاكير" رئيساً للفترة الانتقالية، مع إنشاء مكتب لنائب رئيس الجمهورية، للإشراف على تنفيذ الإصلاحات، ومن صلاحياته؛ شغل منصب القائد الأعلى لقوات المعارضة المسلحة في جنوب السودان.¹

في 26 أفريل 2016 عاد ريك مشار، زعيم الحركة الشعبية / جيش المعارضة إلى جوبا، وتولى منصب النائب الأول للرئيس، مع تولى وزراء الحكومة الانتقالية مناصبهم، إلا أن جوانب عديدة من اتفاق حل النزاع لم تنفذ، بسبب الخلافات العالقة بين الأطراف، حيث تبادل أطراف الصراع الاتهامات بشأن خرق وقف إطلاق النار خاصة في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، ويعود التعثر في تطبيق الاتفاق إلى عوامل عديدة أهمها : أن الاتفاق ركز على تقاسم الثروة والسلطة بين النخبة السياسية، دون معالجة حقيقية للمسائل المتعلقة بإقرار العدل وإعادة بناء الاقتصاد، وهو ما أدى على عودة أعمال العنف، حيث اتهم الجانبان بعضهما البعض بانتهاك شروط معاهدة السلام، مما دفع مشار إلى الفرار من البلاد بعد أن أعلن عودة الحرب إلى جنوب السودان، وأعلن سلفاكير في مقابل ذلك أنه سيمنح مهلة 48 ساعة للعودة مرة أخرى إلى جوبا لاستئناف مفاوضات السلام. وبعد انتهاء المهلة و عدم عودة " مشار" تم تعيين تابان دينج جاي من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان بديلاً لمشار، وهو ما قبلته حكومة سلفاكير، و أعقب ذلك نقل مشار بواسطة الأمم المتحدة إلى المنفى، كما دبت الانقسامات، في الدينكا بين مؤيد "سلفاكير" وما بين معارض

1 Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, 2015, p.13-14.

له فسادت حالة من الفوضى العارمة بين جميع أطراف الصراع في جنوب السودان خلال 2017، وأصبحت الحرب الأهلية في جنوب السودان هي حرب الكل ضد الكل.

المطلب الثاني: اتفاق السلام لسنة 2018.

عادت "الإيجاد" لاستئناف وساطتها بشأن مباحثات السلام ، مع دخول الرئيس السوداني عمر البشير كوسيط جديد، وبضغط من القادة الإقليميين على أطراف الصراع في جنوب السودان؛ قام كل من سلفاكير بوصفه رئيساً لجنوب السودان، وخصمه ريك مشار بوصفه زعيماً للمعارضة، بالإضافة إلى عدد من ممثلي الفصائل السياسية، وكذلك الفصائل المسلحة، بالتوقيع على إعلان الخرطوم في 27 جوان 2018، كما تم التوقيع على اتفاق الترتيبات الأمنية في 6 جويلية، واتفاقية الحكم وتقاسم السلطة في الخامس والعشرين من الشهر ذاته، ووفقاً لهذا الاتفاق: يتم منح منصب النائب الأول لرئيس جنوب السودان "ريك مشار"، وذلك بعد أن تنازل دينج جاي عن منصب نائب الرئيس سلفاكير؛ مؤكداً أنه قام بذلك من أجل تحقيق السلام في بلاده، وفي 5 سبتمبر 2018 م تم توقيع اتفاق نهائي لتقاسم السلطة بين أطراف الصراع في جنوب السودان، بالعاصمة السودانية الخرطوم، حيث تضمن الاتفاق: تقاسم السلطة ونظام الحكم والترتيبات الأمنية، وذلك بحضور كل من الرئيس السوداني عمر البشير ورؤساء دول الإيجاد.

المبحث الرابع: انعكاسات الصراع على عملية بناء الدولة.

تفاقم الصراع السياسي في جنوب السودان، واتسع نطاق الصراع ليشمل أكثر من ثلاثين موقعا تغطي معظم ولايات دولة جنوب السودان، لذا اتجهت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية نحو المزيد من التدهور، وذلك بوتيرة متسارعة تنذر بكارثة إنسانية فحسب تصنيف صندوق دعم السلام¹ fund for peace سنة 2019 جاءت جنوب السودان في المرتبة الثالثة لأكثر الدول هشاشة بعد كل من اليمن والصومال من بين 178 دولة في العالم وفق 12 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً

¹ Fund for Peace, *Fragile states index 2019*, Available from. <https://fundforpeace.org>, (04/07/2020).

وهي تشمل معايير: شرعية الدولة، احترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون والتنمية وغيرها ويظهر ذلك في:

1- غياب الاستقرار السياسي:

ذلك أن الاستقرار ضروري وهو الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وسبل نفوذها، وهو ما تقتقره جنوب السودان، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الولايات، حيث يعتمد الرئيس "كير" وأنصاره دائماً إلى عزل كل مشكوك أو معارض، وهو ما يعنى كثرة التغيرات الحكومية من جهة، وانصراف جهد أصحاب المناصب نحو إرضاء السلطة المركزية.

2- العجز عن مراقبة الإقليم الجغرافي:

من ناحية وظائف الحكم والإدارة أدى الوضع القائم إلى انصراف الحكومات المركزية في الولايات عن أداء مهامها، فغابت الخدمات الحكومة بقدر كبير سواء لسيطرة المعارضة عليها، أم لغياب قدرة الحكومات .

3- انعدام الأمن:

يؤثر انعدام الأمن على جميع أنحاء البلاد، حيث تم تصنيف جنوب السودان إلى جانب كل من اليمن وأفغانستان والعراق الأكثر انعداماً للأمن في جميع أنحاء العالم، كما شهدت الحرب الأهلية في جنوب السودان انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي مورست من قبل جميع الأطراف المشاركة في الصراع، وتمثلت تلك الانتهاكات وفقاً لما جاء في التقارير الرسمية في شن الهجمات على المدنيين والاعتصاب وجرائم العنف، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري.

4- التدهور الاقتصادي:

وعلى المستوى الاقتصادي، أنتجت تفاعلات الصراع المسلح توقف بعض محطات إنتاج النفط عن العمل، حيث أحكمت قوات ريك مشار في دولة جنوب

السودان سيطرتها على بعض المدن النفطية المهمة، حيث انخفض إنتاج النفط من 480 ألف برميل إلى 160 ألف برميل في اليوم¹.

5- مشكلة اللاجئين:

حسب التقرير التي أجرته منظمة العفو الدولية في الفترة الممتدة ما بين أبريل 2015 وماي 2016، في مدن جوبا وملكال وبانتيو، والتي تضررت جميعها من الصراع الداخلي المسلح. قد أسفر الصراع عن النزوح الداخلي لنحو 7.1 مليون من السودانيين الجنوبيين؛ ومن هؤلاء النازحين 200 ألف يعيشون في ستة مواقع لحماية المدنيين في أنحاء البلاد المختلفة، ويعيش 600 ألف لاجئ في البلدان المجاورة، في ظل عدم القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية لهم، وذلك نتيجة لاحتدام المواجهات العسكرية، وتعرض قوافل الإغاثة للنهب على أيدي العناصر المسلحة².

6- سوء التغذية:

حذر مجلس الأمن الدولي من أزمة الغذاء في جنوب السودان، حيث تشير تقارير وكالات المساعدات مثل صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة اليونيسيف أن نحو أربعة مليون شخص أي نحو ثلث عدد السكان يواجهون نقصا حادا في الغذاء في سنة 2018، وفي حين يتوقع أن أشد نقص في شمال شرق البلاد، حيث تتركز المعارك، ولكن حزام الجوع ينتشر في معظم أنحاء النصف الشمالي من البلاد وخاصة في منطقتي أعالي النيل وبحر الغزال³.

1 الطويل أماني، القابلية للتصعيد: تعقيدات الصراع في جنوب السودان، السياسة الدولية، العدد 197، جانفي 2014، ص 120.

2 الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام حول جنوب السودان، 11 فيفري 2015- 13 أبريل 2015، ص ص 16-18، متوفر على الموقع:

<https://undocs.org/ar/S/2018/11031>، تاريخ الإطلاع: 2020/07/04.

3 اليونيسيف، جنوب السودان يواجه أسوأ حالات شح الغذاء، يناير 2018، متوفر على الموقع: <https://news.un.org/ar/story/2018/01/1000881>، تاريخ الإطلاع: 2020/07/04.

7- تفشي العنف:

عانى جنوب السودان من استمرار العنف المسلح، وهو ما كان خلال الحرب الأهلية إذ أن العنف يعكس حقيقة أن تاريخ جنوب السودان سيواصل تأثيره العميق على الاستقرار ويرجع جزء منه إلى العديد من المتورطين الجنوبيين الذين اقترفوا أعمال العنف إبان الحرب هم في مراكز السلطة، وتركيبه السلطة هي جزء من ثقافة الإفلات من العقاب، بل هي أيضا سمة من سمات مجتمع شديد العسكرية يجيز استخدام القوة والتهديد بها. كما يعتبر انتشار الأسلحة بين القبائل المتناحرة من أكبر المخاطر الأمنية التي تواجهها حكومة جنوب السودان حاليا، ويرجع ذلك إلى الحرب الأهلية الدائرة بين النخب السياسية .

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن الصراع في جنوب السودان هو النخب السياسية على السلطة تم إضافة البعد الإثني له كوسيلة ضغط من جانب الأطراف المتصارعة للتأثير على بعضهم وهو ما ترتب عليه تحول الصراع في جنوب السودان بمرور الوقت من حرب إثنية بين الجماعات الإثنية المختلفة المشكلة للمجتمع في جنوب السودان إلى حرب الكل ضد الكل فقد انقسمت كل إثنية إلى فصائل متحاربة، وهو ما أدى إلى تعطيل الجهود الرامية لبناء دولة، والإخفاق في تبني مشروعات وطنية يمكن من خلالها إذابة الفوارق الطبقية والاختلافات الإثنية والثقافية التي تميز المجتمع، ليس هذا فحسب بل تبني النظام الحاكم سياسات إقصائية وتمييزية ضد الجماعات الأضعف؛ حيث حرمتها من نصيب عادل من الثروة والسلطة، وهو ما اضطرها لأن تعود إلى الولاءات الضيقة والانتماءات القبلية والجهوية وذلك بالخصم من رصيد الدولة الوطنية ككل.

إن حل وإدارة الصراع في جنوب السودان في حاجة إلى وجود استراتيجية تشاركية وتفاعلية، يتم من خلالها إشراك جميع أطراف الصراع وأصحاب المصالح والمجتمعات المحلية في وضع الحلول الملائمة؛ حتى تكون تلك الحلول فعالة وموضوعية، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية تعتمد على العدالة في توزيع العائدات على جميع السكان، حتى لا يتجدد صراع مرة أخرى في جنوب السودان، خصوصا أن ذلك كان واحداً من أبرز أسباب الصراع في جنوب السودان.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

- داورتي جيمس بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.
- بريغليد جيمس، التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان، المركز العربي الدولي لخدمات الترجمة، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف، 2010.
- إجلال رأفت وآخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- تاج السر عادل، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011.

ثانياً- المقالات العلمية:

- ربيع عمر وآخرون، انقسام المنقسم: تحديات بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان. التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، المجلد: 7، العدد: 24، 2016.
- شبانة أيمن، الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 22، أبريل 2016.
- شاع الدين محمد، الدور الإثني - القبلي في أزمة جنوب السودان وآثار الصراع على دول الجوار، مجلة الدراسات الإفريقية، القاهرة، العدد 57، جوان 2017.
- أبو السعود سمر، تطور الصراعات والأزمات والنزاعات في القارة الإفريقية 2017/2018، مجلة قراءات أفريقية، القاهرة، العدد 39، جوان 2019.
- عبد الغفار محمد، عوامل القوة والضعف في وحدة السودان أو انفصاله: قراءة في مآلات استفتاء يناير 2011، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، الخرطوم، 2011.

- ندا سعيد اسماعيل، الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، القاهرة، ماي 2017.
- آدم محمد أحمد عبد الله، الحرب الأهلية في دولة جنوب السودان وأثرها على دول الجوار، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، جانفي 2015.
- الطويل أماني، القابلية للتصعيد: تعقيدات الصراع في جنوب السودان، السياسة الدولية، العدد 197، جانفي 2014.

ثالثاً - مواقع الإنترنت:

- الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام حول جنوب السودان، 11 فيفري 2015-13 أفريل 2015، متوفر على الموقع: <https://undocs.org/ar/S/2018/1103> ، تاريخ الإطلاع: 2020/07/04.
- اليونيسف، جنوب السودان يواجه أسوأ حالات شح الغذاء، يناير 2018، متوفر على الموقع: <https://news.un.org/ar/story/2018/01/1000881>، تاريخ الإطلاع: 2020/07/04.

رابعاً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Geleta Dessalegn, *the Cause and Consequence of Political Science and Development*, Academic Research Journals, number 22, January 2017.
- *Politics and Trensition in the New South Sudan*, Crisis Group Africa Report, N°172 , 4 April 2011.
- Faiz Omar Mohammad Jamie, *The Dynamics of 2013-Conflict in South Sudan*, Centre for Peace and Development Studies , University of Bahri, January 2017.
- Debay Tadesse, *Post-Independence South Sudan: the challenges ahead*, ISPI - Working Paper, no. 46, FEBRUARY 2012.

- Douglas Jonson, *Commentary the Political Crisis in South Sudan* , African Studies Review , no.57, December 2014.
- Micah Zenko, *Chinese Troops in Africa: Protecting Civilians and Oil*, Report submitted to Center for Preventive Action at the Council on Foreign Relations, Washington, december2014.
- *Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan* , 2015.